

Distr.: General
3 February 2015
Arabic
Original: Chinese



رسالة مؤرخة ٣ شباط/فبراير ٢٠١٥ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم
للسين لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أبلغكم أنه من المقرر أن يعقد مجلس الأمن مناقشة مفتوحة على المستوى الوزاري بشأن ”صون السلام والأمن الدوليين: التفكير في التاريخ والتأكيد من جديد على التزامنا القوي بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه“، في يوم الاثنين ٢٣ شباط/فبراير ٢٠١٥. وترد مرفقة طيه مذكرة مفاهيمية أعدت لُيسترشد بها في المناقشة (انظر المرفق).

وأكون ممتنا لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) ليو جيائي
الممثل الدائم
لجمهورية الصين الشعبية
لدى الأمم المتحدة



الرجاء إعادة استعمال الورق

090215 090215 15-01392 (A)



مرفق الرسالة المؤرخة ٣ شباط/فبراير ٢٠١٥ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة

مذكرة مفاهيمية

صون السلام والأمن الدوليين: التفكير في التاريخ والتأكيد من جديد على التزامنا القوي بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه

يصادف هذا العام الذكرى السنوية السبعين لإنشاء الأمم المتحدة والانتصار الذي تحقّق في الحرب العالمية ضد الفاشية. والأمم المتحدة، التي انبثقت من رماد الحرب العالمية الثانية، هي نتيجة لكفاح البشرية الطويل من أجل السلام والتنمية. وهي تمثّل التعبير الحي عن الهدف السامي الذي ينص على "أن ننقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب التي في خلال جيل واحد جلبت على الإنسانية مرتين أحزاناً يعجز عنها الوصف" و "أن نأخذ أنفسنا بالتسامح، وأن نعيش معاً في سلام وحسن جوار". كما تُجسّد الهدف الأمثل المشترك للمجتمع الدولي والمتمثل في الحفاظ على السلام والأمن وتعزيز التنمية الاقتصادية. والأمم المتحدة، باعتبارها المنظمة الدولية والمنظمة الحكومية الدولية الأكثر عالمية والأكثر تمثيلاً والأقوى حجية، قد تعرضت للعديد من المحن وقطعت رحلة استثنائية، حيث قامت بدور رئيسي في الحفاظ على السلام العالمي، وتعزيز التنمية المشتركة، والنهوض بالتعاون الدولي.

وتقترح الصين، خلال فترة رئاستها لمجلس الأمن في شباط/فبراير ٢٠١٥، عقد مناقشة مفتوحة بشأن "صون السلام والأمن الدوليين: التفكير في التاريخ والتأكيد من جديد على التزامنا القوي بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه". وترد فيما يلي الأسباب الداعية إلى عقد هذه المناقشة المفتوحة.

منذ إنشاء الأمم المتحدة قبل ٧٠ عاماً، شهد العالم تغييرات عميقة ومعقدة. ومع ذلك، فإن الاتجاه العالمي نحو تعدد الأقطاب وعملية العولمة الاقتصادية لا يزال هو نفسه، وكذلك لا يزال السلام والتنمية هما الموضوعان الأساسيان في عصرنا. وتواجه البشرية حالياً فرصة تاريخية لم يسبق لها مثيل ومستقبل التنمية لا يفتأ يزداد إشراقاً. والمبادئ الهامة التي يُرسّيها ميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك احترام سيادة الدول وسلامة أراضيها، وتسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى، تشكل مجتمعة أساس القانون الدولي المعاصر والعلاقات الدولية الراهنة. وهي أيضاً العناصر الجوهرية التي يجب التمسك بها من خلال سيادة القانون على الصعيد الدولي. وقد أثبت التاريخ مراراً أن هذه المبادئ، إن تم احترامها وتعزيزها، ستكون نعمة للبشرية، في حين أن أي محاولة للانحراف عنها أو إنكارها ستسبب مشاكل لا حصر لها. وينبغي للدول الأعضاء

أن تتفكر بعمق في خلفية إنشاء الأمم المتحدة لكي تقوم معا برعاية السلام وحفظه على نحو أفضل في المستقبل. ولن يكون ثمة أمل في السلام إلا بعدم نسيان ويلات الحرب البتّة. وينبغي للدول الأعضاء أن تعيد تأكيد التزامها القوي بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، والقواعد الأساسية التي تحكم العلاقات الدولية. وفي الوقت نفسه، ينبغي لها أن تلتزم بالقضية النبيلة المتمثلة في صون السلام والأمن الدوليين وتعزيز الإنصاف والعدالة الدوليين، وأن تتعهد بعدم معاودة اللجوء إلى الحرب أبدا. وينبغي للمجتمع الدولي أن يدعو إلى مفهوم الأمن المستدام المشترك والشامل والقائم على التعاون، وأن يُشجّع الأخذ بنموذج جديد في العلاقات الدولية يقوم على تعاون تستفيد منه جميع الأطراف، وأن يعمل مجتمعا من أجل بناء عالم متناغم يسوده السلام الدائم والأمن العالمي والرخاء المشترك.

ونأمل أن تكون هذه المناقشة المفتوحة بمثابة فرصة هامة للدول الأعضاء لإعادة تأكيد التزامها بجميع مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، وتهيئة مناخ مناسب للأمم المتحدة لكي تُحيي الذكرى السنوية السبعين لإنشائها والانتصار في الحرب ضد الفاشية، وإطلاق عملية الاحتفال ذات الصلة. ونقترح أن ينصب تركيز المناقشة المفتوحة على الجوانب التالية:

- ينبغي لنا أن نتمثل بصدق لمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه. ويتيح الميثاق أساسا متينا للتطبيق الفعلي للقانون الدولي تطبيقا شاملا على جميع البلدان وللنهوض بسيادة القانون على الصعيد الدولي. وينبغي لجميع البلدان أن تستعرض مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، وأن تتقيد بالالتزام بالحفاظ على السلام وسيادة القانون، والنهوض بسيادة القانون على الصعيد الدولي وبالإنصاف والعدالة الدوليين.
- وينبغي لنا أن نثابر في التمسك بمبادئ التساوي في السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية. والسيادة هي الرمز الأساسي لاستقلال أي بلد، وهي تعد أيضا التجسيد المادي للمصالح الوطنية والضمان الموثوق لها. ولا ينبغي التعدي على الاستقلال السيادي للدول وسلامتها الإقليمية. وتتساوى البلدان جميعها، سواء أكانت كبيرة أم صغيرة، قوية أم ضعيفة، غنية أم فقيرة، باعتبارها أعضاء في المجتمع الدولي، ويحق لها جميعا المشاركة في الشؤون الدولية على قدم المساواة. وينبغي أن تتولّى الشعوب نفسها إدارة الشؤون الداخلية لبلداتها. وينبغي أن تحترم الدول الأعضاء المصالح الأساسية والشواغل الرئيسية لكل منها، وكذلك النظام الاجتماعي والمسار الإنمائي اللذان تختارهما البلدان بنفسها. وينبغي لمجلس الأمن، عند نشر عمليات لحفظ السلام والاضطلاع بجهود بناء السلام بعد النزاع، أن يحترم الدور القيادي للبلدان المعنية ويولي الاهتمام لشواغلها.

- وينبغي لنا أن نلتزم بتسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية. وينبغي أن يلتزم المجتمع الدولي بتسوية الخلافات والمنازعات بين البلدان سلمياً، عبر الحوار والتشاور. وينبغي لمجلس الأمن أن يدعو بقوة إلى التسوية السلمية للنزاعات وأن يدعم، على سبيل الأولوية، الجهود التي تبذلها البلدان المعنية والمنظمات الإقليمية من أجل تسوية الخلافات من خلال الحوار والتفاوض والمصالحة والمساعي الحميدة وسائر الوسائل السلمية. وينبغي لمجلس الأمن أن ينظر، قبل ممارسة حقه في تقديم توصية بموجب الفصل السادس من الميثاق، بدقة فيما إذا كان ذلك مفيداً فيما يجري بذله من جهود لتسوية المنازعات بالوسائل السلمية. وينبغي لمجلس الأمن أن يتوخى الحذر فيما يتعلق باستخدام التدابير القسرية، وأن يحرص بشدة على عدم اتخاذ تدابير من هذا القبيل إلا عندما يتعرض السلام والأمن الدوليان لتهديد حقيقي.
- وينبغي لنا أن نتمسك بالديمقراطية وسيادة القانون في العلاقات الدولية. وينبغي للدول الأعضاء أن تتقيد بالقانون الدولي والمبادئ الأساسية المعترف بها عالمياً التي تحكم العلاقات الدولية. وينبغي لها أن تميز بين الحق والخطأ وأن تعزز السلام والتنمية مع الامتثال للقواعد الواجبة التطبيق عالمياً. وينبغي لنا جميعاً أن نتمسك بسلطة القانون الدولي والنظام الدولي وحرمتها. ويجب على جميع البلدان أن تمارس حقوقها وفقاً للقانون وأن تنبذ أي محاولة لتشويه القانون الدولي. ويجب التمسك بمبدأي المساواة والمشاركة الديمقراطية في وضع القواعد الدولية. وعلى وجه الخصوص، ينبغي للبلدان النامية الصغيرة والمتوسطة الحجم، التي تشكل غالبية أعضاء الأمم المتحدة، أن تشارك على قدم المساواة في وضع القواعد الدولية ذات الصلة بالسلام والأمن.
- وينبغي لنا أن نسعى لتحقيق التنمية المشتركة والتعاون الذي تستفيد منه جميع الأطراف. ويقوم أساس الأمن المشترك على تحقيق التنمية والازدهار في جميع البلدان. وينبغي لكل بلد، مع سعيه لتحقيق التنمية الخاصة به، أن يعمل أيضاً من أجل تنمية البلدان الأخرى، حتى يتسنى للمزيد من الناس في جميع البلدان الاستفادة من مكاسب التنمية. وينبغي أن يكون التعاون الذي تستفيد منه جميع الأطراف هدفاً أساسياً من أهداف سياسات الدول الأعضاء في معالجة الشؤون الدولية. وينبغي للدول الأعضاء أن توائم مصالحها المحلية مع المصالح المشتركة لجميع البلدان، وأن تسعى إلى توسيع نطاق التوافق في المصالح فيما بينها. وينبغي لنا أن تعمل دوماً في اتحاد، وأن نتحمل المسؤوليات المشتركة، وأن نتصدى للتحديات العالمية معاً.